مجلة القانون والعلوم السياسية | المجلد 08 / العـــدد: 02 (2022)، ص 68-77

تاريخ الاستلام: 11-05-2022 تاريخ القبول: 07-06-2022

الأمن البيئي كدعامة أمان في مسألتي حماية البيئة والتنمية المستدامة

Environmental security as a safety pillar in the issues of environmental protection and sustainable development

د. رحماني حسيبـــة

جامعة أكلي محند أولحاج (الجزائر)

rahmanihassibabouira@gmail.com

ملخص:

يقف العالم اليوم أمام قضية اختلال التّوازن البيئي كما لو كانت مشكلة فجائية لم تنجم عن تراكم ممارسات خاطئة وجشعة على امتداد أزمات طويلة، وهكذا فإنَّ مسألة الأمن البيئي مسألة هامة في سياق السياسة البيئية وتعد من أهمّ الاهتمامات الدّولية بالنّظر إلى المخاطر البيئية النّاجمة عن الكوارث الطّبيعية أو البشرية وشغل شاغل للتنمية، ويتّضح أنَّ موضوع الأمن البيئي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمحافظة على النّظام البيئي العام ويكمن أساسًا بمنع أي أخطار تهدد عناصر البيئة، بل يُعدُّ دعامة هامة في مسألةِ بقاء المجتمعات وتحقيقِ التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: الأمن البيئي؛ التنمية المستدامة؛ المخاطر البيئية؛ سلامة المحيط؛ التدهور البيئي.

Abstract:

The issue of environmental security is an important issue in the context of environmental policy, and one of the most important international concerns in view of the environmental risks resulting from natural or human disasters. On the issue of the survival of societies and the achievement of sustainable development.

Keywords: environmental security, sustainable development, environmental risks, ocean safety, environmental degradation.

مقدمة:

إنّ موضوع البيئة هو موضوع الحياة على هذا الكوكب في صورتها الطبيعية والبشرية، وهي مسؤولية كل من يعيش على الأرض بهدف أعمارها وليس التسبُّب في تدمير عناصر الحياة فيها، وهذا الهدف لن يتحقق إلاّ بيد الإنسان باعتباره أهم عامل حيوي في إحداث التغيير البيئي والإخلال الطبيعي البيولوجي، فمنذ وجوده وهو يتعامل مع مكونات البيئة، وكلما توالت الأعوام ازداد تحكما وسلطانا في البيئة، وخاصة بعد أن يَسَّر له التقدم العلمي والتكنولوجي مزيدا من فرص إحداث التغير فيها وفقا لازدياد حاجته.

لكن يبدو أنّ الإنسان في طريقه إلى الرفاهية، خلال اجتيازه عقبة التأقلم مع البيئة والانخراط فيها، بدأت تظهر تدخلاته غير المحددة في مختلف البيئات الجغرافية واستقلاله المتزايد لمواردها الطبيعية، حتى عدت تصرفاته مصدر للتلوث البيئي وظهور التلوث بكافة أشكاله وأبعاده بعناصر المحيط الحيوي، الماء، الهواء، التربة، النبات، الحيوان الخ..

كل ذلك أدى إلى إضرار تدهور بيئي وتفاقمت المشكلات البيئية بمناطق كثيرة من العالم، وبرز التلوث كأخطر صورة من صور الاعتداء على البيئة إلى درجة أن هذه الأخيرة لم تعد قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، واختل التوزان بين عناصرها المختلفة، مع العلم أن التلوث البيئي لا يعرف الحدود الجغرافية أو السياسية بين المناطق والدول.

إن هذا الاعتداء البيئي السّلبي والخطير بمختلف المشكلات وفي مختلف بقع الأرض أخذ يفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة ومسألة التنمية، ونظرا لخطورة الوضع بدأت دول العالم في شتى أنحاء المعمورة تهتم بالبيئة، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي وذلك بهدف الحفاظ على البيئة، بل أصبحت هذه الدول تركز على استحداث الوسائل القانونية وغيرها بقصد منع الاعتداء على البيئة من الأخطار والمحافظة على المحيط الفيزيائي، ومعالجة المخاطر البيولوجية، لتحقيق الأمن البيئي الذي يشكل حقيقةً ركنًا هامًا ورئيسيًا بالنسبة لقضية التنمية المستدامة، التي أضحت من أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات المتحضرة في هذا العصر.

ومن أجل تناول إشكالية الدراسة تناولا علميا، لابد من الحصول على أدوات فكرية تمكننا من التحليل العلمي الدقيق المنضبط، ولما كان موضوع مقالنا ينصب على أمن وأمان البيئة كجزء لا يتجزأ من عملية التّنمية ما يتوجب علينا أن نقف على مدلول البيئة والأمن، إذ لا يمكن النظر في مسألة التنمية بمعزل عن هذين المفهومين، ومعرفة أهمية أمن مختلف الموارد البيئية ضمن السياق التنموي، بحيث أن التنمية المستدامة تُمثل دمج التّنمية بحماية البيئة التي تعني الإبقاء على عناصرها دون ضرر أو تغيير يقلل من قيمتها.

ومن هنا فإن الأمر يتطلب سياسة توعية بالتهديدات البيئية وتهيئة المجتمعات على الوقوف بقوة من أجل التّصدي لحل المشكلاتِ البيئيةِ، ذلك أن أمن وأمان البيئة يدخل دون شك في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

من خلال ما تقدم يطرح موضوع الدراسة إشكالية مفادها: **ما مدى ارتباط الأمن البيئي بالبيئة وما هي متطلباته، والى أي مدى يمكن اعتباره وسيلة أمان وأمن لتحقيق التنمية المستدامة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة، سيتم التطرق إلى مفهوم الأمن في المنظور البيئي(**أولا**)، ثم نتناول تقنية الأمن البيئي مقياس حقيقي نحو التنمية المستدامة(**ثانيا**).

أولا - مفهوم الأمن في المنظور البيئي:

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة، نظر لما تشهده من تدهور كبير، زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد حياة الأجيال الحالية ومستقبل الأجيال اللاحقة[1]، وفي خضم هذا القلق أصبحت القضايا البيئية إذن من بين أهم القضايا الأمنية التي حظيت بالاهتمام العالمي الكبير، كما أضحت التهديدات البيئية اليوم إحدى أهم المسائل المطروحة على الأجندة العالمية، بسبب ما يمكن أن ينتج عنها من ظواهر خطيرة مهددة للأمن العالمي، الى جانب ذلك أصبح موضوع

الأمن البيئي لارتباطه بالأمن العالمي من المواضيع الأكثر معالجة لأهميته كمسألة حيوية في الفكر التنموي الاستراتيجي[2]، الذي يؤكد على ضرورة التوفيق بين التنمية وضرورتها وبين البيئة ومستلزمات بقائها.

وممّا ينبغي الإشارة إليه أن فكرة الأمن في المنظور البيئي مرتبطة بحماية البيئة وتحسينها، واللتان تمثلان قيمة جديدة من قيم المجتمع خاصة وأن قضية البيئة السليمة أصبحت من المشاريع التنموية التي تعكس حقيقة التنمية المستدامة[3]، فيعني الأمن البيئي ضمان حماية توافر الموارد البيئية اللازمة والضرورية، والذي يقتضي المحافظة على النظام البيئي العام ومنع أي أخطار تهدد عناصر البيئة[4].

ومن هنا سنبين المقصود بالبيئة والأمن البيئي ثم أهمية الأمن البيئي.

1-المقصود بالبيئة والأمن البيئي:

بدأت الكتابات التنموية الجديدة تؤكد على أهمية البعد البيئي في التخطيط والتنمية، وبالنظر إلى مفهوم التنمية الذي يعني الإدارة الجيدة لكافة موارد البيئة والمحافظة عليها، واستثمارها إلى أقصى حد ممكن دون تدميرها أو القضاء عليها[5]، فإنّ البيئة أضحت هنا وسيلة لتحقيق التنمية، بل هي غاية في حد ذاتها، ولكي تكون تنمية ناجحة لابد أن تكون منسجمة مع البيئة والذي يعني التنمية المنسجمة التنمية المستدامة[6].

ولكي تتحقق التنمية المستدامة يجب أن يتحقق التوازن بين البيئة والتنمية، بحيث تستخدم عناصر البيئة ومواردها الطبيعية بطريقة عقلانية تلبي احتياجات الحاضر دون أن تضر بمتطلبات المستقبل نحو أمن بيئي أو بيئة آمنة[7].

أ-تعريف البيئة: تمثل البيئة أهم عناصر التنمية كونها رصيد الموارد المادية والاجتماعية في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[8]، وقد وجدت عدة تعاريف في القوانين الوطنية والدولية لتعريف البيئة ولو تمعنا فيها كلها نجد أنها تشمل كل ما يحيط بالإنسان.

يقصد بالبيئة من الناحية العلمية أنها مجموعة المكونات الطبيعية وغير الطبيعية التي تدخل في تكوين الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، ويتفاعل فيه مع غيره من الكائنات الحية وغير الحية ومع العناصر الأخرى المكونة للبيئة، وأن نوع هذا التفاعل، سلبا كان أو إيجابا، هو ما يحدد نوع التهديد البيئي إن كان طبيعيا أو بفعل إنسان [9]، ويبقى مدلول البيئة عموما محصور ضمن العناصر الطبيعية سواء الحيوية أو اللاحيوية [10].

إنه من المهم جدا أن نشير الى أن الغالبية العظمى من التشريعات لم تحدد مفهوم البيئة وإنما اهتمت بتحديد معالمها بمختلف عناصرها الطبيعية مثل الماء، الهواء، التربة، والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات وغيرها، بالإضافة إلى العناصر الاصطناعية التي تتكون من البيئة الأساسية المادية التي شيدها الإنسان، أو أنها المنجزات التي بناها الإنسان[11].

ب- تعريف الأمن البيئي:

يقصد بالأمن البيئي مجموعة من الأخطار المحدقة والأحداث الجسيمة التي تهدد منظومة الأمن في المجتمع، وذلك سواء على المستوى الداخلي أو في النطاق الخارجي لكيان الدولة[12]، وقد أصبح المفهوم البيئي من المجالات الأكثر إثارة عالميا لأنه يتعلق بتهديد العالم كله، وهناك ارتباط كبير بين تدهور البيئة وتحقيق الأمن الذي يتطلب مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة عن التلوث، والجفاف والاحتباس الحراري، إضافة إلى معالجة الندرة في الموارد الطبيعية خاصة الطاقة والمياه[13]،

في حقيقة الأمر يعد الأمن البيئي وليد مخاوف الأمن القومي من تناقص الموارد الطبيعية وتدهور البيئة العالمية، وقد فرضته مشكلات خطيرة كالتلوث وسوء حالة الأرض وتسرب خلل بيئي عموما، إذ عقدت مؤتمرات ومواثيق دولية من أجل إيجاد حلول والحد من المشاكل البيئية، وبدأت منظمة الأمم المتحدة مشروع الألفية الجديدة لتحديد الرؤيا المستقبلية لدول العالم بهدف تحسين الوضع البشري ومنها دراسات الأمن البيئي، وذلك حتى نهاية القرن العشرين.

ننوه أنه رغم الجهود المبذولة على مستوى العالم، فقد غاب الإجماع العالمي على إعطاء تعريف لمصطلح الأمن البيئي[14]، ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذا المصطلح مفهوم غامض وجديد استحدث في فترة التسعينات، يدور حول محتواه الكثير من الجدل، كما يتضمن البيئة والأمن رابطة معنوية غير ملموسة بينهما، يعبر عنها العنف أو التلوث أو الحروب كمسبب للدمار البيئي، وتخوف من أن التغيرات في البيئة يمكن أن تؤدي إلى منازعات وحروب بين الدول[15].

لا شك أن الأمن البيئي وما يعنيه هذا المصطلح من البيئة أكثر أمنًا وأقل تلوثًا يُعد-بحق- من أهم أسس بقاء المجتمع ونمائه، بل أن حياة الأجيال المقبلة ومستقبل المجتمعات مرتبطة به ارتباطًا وثيقًا[16]، وقد وضعت عدة تعاريف أهمها " أن الأمن البيئي هو إعادة تأهيل البيئة التي تدمر في الحرب، ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي".

أما الأمن البيئي بالمفهوم العالمي هو " الشعور بالاطمئنان على البيئة وتأمين مواردها في الحاضر والمستقبل "[17].

عموما يمكن القول أن الأمن البيئي ظهر كمفهوم رئيسي في الدراسات الأمنية بسبب:

- تطور الحركات البيئية في الدول المتقدمة.
- التغير في الظروف الاستراتيجية، خاصة منها ما تعلق بنهاية الحرب الباردة.
- تزايد الاعتراف بالتهديدات التي يفرضها التّغير البيئي على الأمن الإنساني[18].

ونخلص من جانبنا إلى اقتراح تعريف الأمن البيئي بأنه: "حماية البيئة والمحافظة على النظام البيئي العام، وهو اتخاذ جميع الوسائل القانونية والإجراءات اللازمة التي يمكن أن تضمن صيانة كل عناصر البيئة ودفع الأخطار المهددة لها، كذلك السيطرة على المصادر الطبيعية كون هذه الأخيرة ركن أساسي واستراتيجي هام في مفهوم الأمن الدولي".

2- أهمية الأمن البيئي:

بدون البيئة التي تنطوي على عناصر البقاء لا يمكن للحياة أن تستمر، من هنا تنبع أهمية الأمن البيئي، ذلك أن التمتع ببيئة صحية وسليمة يزيد مما لا شك فيه من فرص الأمن لدى الأفراد، وبطريقة أو بأخرى هناك علاقة متباينة بين البيئة والأمن، فكلما كنا في بيئة سليمة وصحية ازدادت فرص الأمن[19].

فالأمن البيئي بعناصره الأساسية المتمثلة في استغلال المستديم للموارد المتجددة وغير المتجددة، وحماية عناصر البيئة المختلفة استباقا من التلوث قبل أن يخلق صعوبات بالنسبة لتجددها الطبيعي، كذلك تخفيض الحد الأقصى للتهديدات المتعلقة بالأنشطة الصناعية[20]، فهو من صور أمن الدولة، ويعني بسط النفوذ والحماية والتأمين لكل هذه العناصر، ومنع الغير من السيطرة على المصادر الطبيعية للبيئة أو الاعتداء عليها، كونها حق أصيل ومن الأمور الاستراتيجية الهامة في مفهوم الأمن البيئي[21].

في هذا السياق لا يمكن إنكار الخوف من وحشية البيئة بسبب التلوث بكافة أشكاله وأبعاده بعناصر المحيط الحيوي الماء، الهواء، التربة، النبات، الحيوان، الإنسان، وتراكم أثار التلوث وأضراره بمختلف منظومات البيئة، فزادت الأهمية والحاجة إلى تبني مفهوم الأمن البيئي[22] الذي يبرز في وضع اعتبارات بيئية ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية للأرض لصالح الحاضر والأجيال المقبلة[23]، وكونه يساهم في خلق بيئة آمنة صحيًا وغذائيًا، وبالتالي يوسع من دائرة البيئة كفاعل ومتأثر.

ثم أن الأمن البيئي قضية بالغة الأهمية فهو يعزز من قيمة حقوق الإنسان البيئية بتحقق كل بنود المواثيق المتعلقة بالبيئة، والتي منها التقليل من آثار التدهور البيئي بأشكاله المختلفة ووضع حد للصّراعات حول مناطق الموارد الانتقالية، والتعاون الدولي والإقليمي في مجال حماية البيئة وتنميتها[24].

مما سبق يمكن توضيح أهمية الأمن البيئي كما يلي[25]:

أ- الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام في تلافي المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، أو البشرية.

ب- الأمن البيئي وسيلة هامة وحاكمة في مسألة حقوق البيئة المستدامة التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية والتخفيف من التدهور البيئي.

ج- دليل لأساليب إدارة الموارد الطبيعية، وتدوير النفايات، ووثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط البيئي من التلوث وتأمين احتياجات المجتمع.

د- الأمن البيئي يكمن في ميزة الاستباق بإمكانات التكنولوجيا المتطورة للوصول بالمخاطر البيئية التي تهدد سلامة المحيط البيئي.

ثانيا- تقنية الأمن البيئي مقياس حقيقي نحو التنمية المستدامة:

إن التعمق في فهم التنمية المستدامة يسمح بفهم الحقائق البيئية واحترام قواعد حماية البيئة وأمنها للوصول إلى البيئة المستدامة، فالبيئة نظام والحفاظ على توازنها هو لأمر مطلوب للوصول إلى البيئة المستدامة، حيث أن العلاقة بين فكرتي الأمن البيئي والتنمية المستدامة، هي علاقة وثيقة، حيث لا وجود لتنمية مستدامة دون ضوابط بيئية مناسبة لها، وتبرز أهمية العلاقة بين الفكرتين في كون دعم سياسة الأمن البيئي وشمول تقنياته من بحث وتطوير، والتشخيص، والعلاج لإزالة آثار التلوث، وتجنب الأضرار البيئية والالتزام بكافة القوانين والمعايير المنظمة للأمن البيئي من مقومات التنمية الاستدامة.

فالتنمية الحقيقية والمستدامة في المنظور البيئي هي حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع وإجراء التقييم المستمر، ووجود قانون بيئي رادع، والعمل على إنشاء مؤسسات معينة بشؤون البيئة وغيرها[26]، بل يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى الارتقاء بالتعمق في البحث بما يسمح فهم الحقائق البيئية، كون البيئة في حد ذاتها نظام، وهذا النظام يحتاج إلى اقتراح قوانين والأخذ بالنظر الاعتداءات التي تهدد سلامة البيئة من أجل العبور إلى البيئة المستدامة.

وبمعنى أوضح وأدق يعتمد قياس التنمية المستدامة على مؤشر أمن البيئة كمؤشر رئيسي للدول في مدى نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة، وحسب الدراسات فإن التنمية تتسع وتستديم باستقرار الأمن البيئي والاستغلال الأمثل للموارد البيئية ووقايتها من التأثيرات الضارة للاستدامة البيئية، وبالتالي ضرورة معرفة مشاكل البيئة للتصدي لها، إلى جانب ضرورة تبني استراتيجية بيئية في ظل التحديات الراهنة ترتكز على البعد البيئي الذي يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية[27].

وعموما ظهر الاتفاق على أن التنمية المستدامة تكون بتحقيق أمني بيئي حقيقي يكون بالمحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية، ويكون من خلال الحفاظ على مختلف العمليات البيئية إلى جانب الحفاظ على الأنظمة الحيوية الأساسية، نظافة الهواء، نظافة الماء، الغابات والحيوانات، المحافظة على الغطاء النباتي، المحافظة على التنوع الحيوي، والمحافظة على المراعي.

1- ضرورة الاهتمام بالأمن البيئي:

إن ما يميز وسيلة الأمن البيئي كون اعتماده لا يمكن أن يكون خارج مظلة حماية، لذلك اهتم العلماء في جميع لأنحاء العالم بتنبيه الأذهان إلى المخاطر المحدقة بالأجيال القادمة، كما نجد جهود دولية معتبرة وحركة بارزة في سياق الاهتمام بالبيئة والدفاع عنها، بالتركيز على قضية الأمن البيئي من أجل الأجيال القادمة وكسياق لحياة الإنسان وليس من ناحية أمن البيئة نفسها.

وقد ارتبط الاهتمام العالمي بالأمن البيئي بعاملين أساسيين، يتمثل الأول في زيادة الوعي البيئي لمواجهة آثار التدهور البيئي، من خلال البحث عن الآليات المناسبة التي يجب اتباعها للحد من آثار المشاكل البيئية، ويتمثل العامل الثاني بالتطور الصناعي والتكنولوجي الذي أدى رغم إيجابياته إلى وقوع عدة حوادث خطيرة[28].

تبدو مظاهر الاهتمام بالأمن البيئي وتحديات تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بمشكلات البيئة، أو بعبارة أخرى أدق، أن التهديدات البيئية بمختلف أشكالها (التهديدات الصناعية والتكنولوجية والاتصالية والزراعية) ومن حيث كل المستويات (الجوي والمالي والأرضي)[29]، هي من جملة الدوافع التي أدت إلى الاهتمام بفكرة الأمن البيئي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يبدو اهتمام خاص بمحور أساسي يتعلق بالتنمية المستدامة التي أكدت عنها اللجنة العالمية للبيئة ومؤتمر الأرض للأمم المتحدة حول البيئة، أنها قبل كل شيء متصلة بحماية البيئة وجزء لا يتجزأ من التنمية المتطورة أو المستدامة[30].

أ- التهديدات والمشكلات البيئية:

نجد أن مسألة الاهتمام بالأمن البيئي هو الأخذ بعين الاعتبار مسألة معالجة مختلف التهديدات والمشكلات البيئية لتأثيرها على البيئة وقضية التنمية في نفس الوقت[31]، ويبدو أن المشكلات البيئية أصبحت معقدة وتحولت فجأت إلى أزمات شائكة، تتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة[32] بسبب نتائجها المدمرة في الحاضر والمستقبل، رغم إسهام جهات كثيرة خاصةً المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة.

وعليه يمكن تلخيص المشكلات والتهديدات البيئية فيما يلي:

- **التصّحر**: وهو مشكل خطير يحدث تغير سلبي في خصائص البيئة، ويجعلها أقرب

الى البيئة الصحراوية نتيجة عوامل مختلفة مثل: زيادة نمو السكان واستنزاف الموارد البيئية، الافراط في قطع أشجار الغابات لأغراض الطاقة والتجارة، ارتفاع درجة الحرارة على المستوى العالم، وتغير توزيع الأمطار[33]، والتصحر هو التدهور الكلي أو الجزئي الذي يحدث في عنصر من عناصر الأنظمة البيئية مؤديا إلى تراجع خصائصها النوعية والإنتاجية[34].

- **النفايات السامة**: تكون هذه النفايات على شكل أبخرة، وغازات أو تأخذ أشكالا صلبة أو سائلة، بحيث تظهر خطورتها بسبب التراكمات الضارة التي تسبب ثقب في الأوزون، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات[35].

- **التلوث البيئي**: وجود مادة أو أكثر من المواد أو العوامل بصفات أو كميات لمدة زمنية تؤدي إلى الأضرار بالصحة العامة والأحياء أو الموارد الطبيعية، أو تؤثر سلبا على نوعية الحياة ورفاهية الإنسان[36]، كما يعد التلوث البيئي من أخطر الظواهر كونه لا يعرف الحدود بين الدول.

- **الاحتباس الحراري**: هو ظاهرة من الظواهر الأشد تعقيد، ينشأ عند الارتفاع التدريجي في درجات الحرارة في أدنى طبقات الغلاف الجوي، نظرا لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة عبر احتجاز الحرارة، وامتصاص الأشعة تحت الحمراء عوض إرسالها للفضاء الخارجي[37]، ويعد الاحتباس أهم التهديدات المتصلة بإفساد البيئة.

- **تغير المناخ**: يعد سبب خطير في تدهور الأرض وفقدانها لوظيفتها، كتدهور التربة للمغذيات، وتخزين مياه التربة وتنظيمها والتنوع البيولوجي تحت الأرض، وهو ما يعني فقدان القدرة الإنتاجية أو التصحر، وموطن الحياة البرية[38].

ب- الأمن البيئي أحد أبعاد التنمية المستدامة:

إن الأمن البيئي لا يعني فقط وسيلة للتحرر من المخاطر البيئية وإنما دعامة هامة حاكمة في مسألة حقوق البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فقد تعدى مفهوم الأمن البيئي الاهتمام بالأخطار المحدقة ومكافحة صور الاعتداء على البيئة، كي يصبح مفتاح التنمية المستدامة والتركيز في المقام الأول على تأمين النظام الايكولوجي للأفراد وصحة المجتمع والبقاء على قيد الحياة[39].

ويتعلق الأمن البيئي في التنمية المستدامة بإدارة البيئة كوسيلة إلى هذه التنمية المرتبطة بقياس الاستدامة والتي ترتكز على:

- تلبية حاجات الإنسان وتأمينها في الحاضر والمستقبل.
- المساعدة في إيجاد عملاء أوفر صحة وعمل أكثر إنتاجية وتكاليف طبية وقانونية وتأمينية أقل مع تناقص المخاطر الصحية والنفايات السامة.
- الارتقاء بإنتاجية الموارد الطبيعية المستغلة من جانب الصناعة بالفعل مثل(الأراضي الزراعية – الغابات- المصائد- المناطق الترويحية)، إلى جانب تحقيق استقرار أسواق واسعار هذه الموارد[40].
- المحافظة على التوازن البيئي[41].
- الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية، كالاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية مثل قاعدة المخرجات والمدخلات[42].
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية والمساواة في توزيعها ومنع الاستنزاف الزائد للموارد[43].
- الحفاظ على الموارد الجينية الضرورية لإحراز تقدم مستقبلي في مجموعة من الصناعات (المواد الكيماوية والزراعية والطاقة والأدوية والإنشاء).

ففي ظل هذا السياق والحديث عن الأمن البيئي كركيزة نحو تحقيق التنمية المستدامة يجب الانتباه وتدارك المعالم الأساسية التي تؤثر على الأمن البيئي وتهدده والمتمثلة بإيجاز في: الزيادة المفرطة في استخدام الموارد الطبيعية-نقص الأراضي الصالحة للزراعة ونقص المساحات الخضراء-تلوث بعض المصادر الطبيعية- انبعاث وتصاعد الغازات الدفيئة...إلخ.

2- استراتيجية الأمن البيئي:

ضمن سياق وضرورة العمل على تحقيق التنمية البيئية الآمنة والمستدامة، بات من الواضح أن الأمن البيئي أصبح واقعا يفرض نفسه في ظل التحديات البيئية التي تهدد الإنسان في وجوده حاضرا ومستقبلا، ولهذا فإن تَبنّي استراتيجية للتوفيق بين أهداف التنمية وتهديدات البيئة بالدرجة الأولى، يستدعي صون النظام البيئي والتخطيط المناسب الذي يحقق التوزان البيئي، بمكافحة الاختلالات لمختلف المشكلات البيئية من خلال حماية البيئة كضرورة أمنية.

في هذا الإطار نجد بعض الباحثين والدارسين لعلم البيئة والقانون مثل:(Pulland) et (Arlikh Ann) قد حدد بعض الإجراءات التي تساعد على تحقيق الأمن البيئي وتتمثل في:

أ- الحفاظ على درجة انبعاث غازات محددة نحو الغلاف الجوي.

ب- حماية الغابات والتخلص من النفايات الملوثة للطبيعة.

ج- وضع الآليات لتنظيم الماء الصالح للسكان والقضاء على الجفاف والتصحر.

د- مكافحة الكائنات المضّرة بالمحاصيل الزراعية[44].

وحتى يمكن توفير هذه القيمة العليا، التي تعتبر ضرورة من ضرورات حياة الإنسان واستقرار الدول ظهرت مساعي قوية محلية ودولية لحماية البيئة ومواجهة آثار التدهور البيئي، من خلال تبني برنامج تنموي يتسم بالطابع المؤسسي وقدرته الفائقة في دعم إدارة البيئة، ونشر تقنيات الأمن البيئي، وتظافر جهود جميع الفواعل الأمنية في وضع خطط واستراتيجيات بهدف ترقية البيئة وحل

مشكلاتها[45]، وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن برنامج وزارة الدفاع الأمريكية حاول التأكيد على طبيعة الأمن البيئي ومتطلباته من خلال:

- تبني استراتيجية للحد من مصادر التلوث، ومنع التلوث من المصدر.
- حماية وسلامة الأفراد والممتلكات والمعدات العسكرية، وكذلك حماية البيئة المحيطة من مخاطر عمليات تخزين الذخائر والمتفجرات.
- إن الأمن البيئي يجب أن يتجسد بتحقيق التنمية بما يضمن التوازن البيئي للأجيال الحالية والمقبلة.
- الالتزام بكافة التشريعات والقوانين البيئية على المستويين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية القابلة للاستمرار[46].

أكثر من ذلك، هناك جهود دولية رسمية سعت بإجراءات وقائية وحمائية وسياسات في مجال الحفاظ على البيئة وتحقيق الأمن البيئي، أهمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أصدر تقرير عام 1981 تحت عنوان: الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة وأوضح فيه مقومات السعي نحو تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة[47].

خاتمة:

من خلال بحثنا في مدى ارتباط الأمن البيئي بالبيئة ومدى اعتباره كدعامة آمنة لتحقيق التنمية المستدامة، يمكن اعتبار أن الأمن البيئي مرتبط بتهديدات البيئة وأن أمر تحقيقه يحتاج إلى دراسات وأبحاث واستراتيجيات متعددة لإدارة بيئية في مختلف القطاعات، مع ضبط للأحداث البيئية المزعجة والتصدي للمشاكل الطبيعية والبشرية للنهوض بالأرض ومواردها، كما أن تحقيق التنمية المستدامة تتطلب بالضرورة تحقيق نمو يتلاءم مع البيئة، واتخاذ مجموعة من السياسات التي توضح في سبيل حماية البيئة وأمنها والعمل على تجنب الضرر البيئي قبل حدوثه.

بالإضافة إلى ذلك فإن ضمان التنمية المستدامة على حاضر ومستقبل المجتمعات يكون بضمان بيئة صحية وسليمة، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، مفادها أن الأمن البيئي لا يمكن أن يكون بمعزل عن تحليل المخاطر للتعامل مع المشكلات البيئية، والعمل على التحرر من الخطر الذي يهدد المحيط الحيوي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة التنموية، حيث يصبح الأمن البيئي دعامة أساسية هامة آمنة في ضبط الاستمرار البيئي ومن أولويات تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

1- حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة هو ضرورة الحفاظ على البيئة ومراقبة وجود المخاطر في كل عناصر البيئة وتقصي أسبابه والبحث عن أفضل السبل لعلاجه بدراسات وأبحاث وجهود منسقة بين مختلف أجهزة الدولة، وضرورة إنشاء هيئة متخصصة في موضوع البيئة والتخطيط التنموي البيئي على الصعيدين الوطني والدولي.

2- ضرورة مواجهة المشكلات البيئية بكل صرامة بالوسائل والآليات بما يحقق فعلا التوازن البيئي، وضرورة جعل خطة حماية البيئة وتحقيق الأمن فيه جزءا رئيسيا من أجزاء خطة التنمية الشاملة المستدامة.

3- ضرورة التحرك بشكل سريع على صعيد الأفراد أو على صعيد الدول وبجهود تعاونية نحو الحد من المشاكل البيئية وقياس معدلات التلوث، وتحديد خطورته على قضية الأمن البيئي، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاهل خطورة المشكلات البيئية التي أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة وليس فقط باستمرارية النمو، كما أنه تبدو مشكلات البيئة تحولت فجأة إلى أزمات شائكة وتتطلب حلولا عالمية عاجلة بقوانين ونصوص ومواثيق فاعلة وطنيا ودوليا.

4- ضرورة وجود وعي حقيقي لمشكلة المخاطر التي تهدد الأمن البيئي خاصة في المجتمعات الهامشية التي يمتد جشع الإنسان فيها لتدمير الموارد الطبيعية من خلال نشاطاته المفتوحة، كما يتطلب الأمر فهم الموضوع البيئي من كل جوانبه فهما عالميا وإقليميا ومحليا بأبعاد علمية وثقافية وحوارية من المنظور السياسي أولا ثم المنظور الاقتصادي ثانيا.

5- ضرورة اتباع آلية لتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات للانتفاع بها واستعمالها في مواجهة أي خطر يهدد أمن البيئة.

6- العمل على تأطير المبادئ والقيم الإسلامية التي تتصل بقيمة البيئة وحمايتها والتعامل مع البيئة وفقا للمنهج العلمي الذي يهدي الإنسان إلى كيفية تحديد مصادر الحياة فيها، ذلك أن مسألة الأمن البيئي بصورة مؤكدة أنها قضية تربية بيئية (سلوك) ومسؤولية، وبنظرنا هذا الأمر من أهم آليات الأمان البيئي.

7- على كل دولة بصفتها عضو في المجتمع أو في الأسرة الدولية بهدف حماية البيئة أن تتدخل بوضع قوانين ردعية ترتكز على المراقبة الصارمة للانتهاكات البيئية من أقل مستوى(المواطن) إلى أعلى مستوى (المؤسسات) دون استثناء.

8- ضرورة الاهتمام السياسي للأمن البيئي من خلال المشاركة الرسمية الفاعلة والعناية بقضايا البيئة وأبعادها المستقبلية، و هذا يتطلب إحداث مراكز خاصة بالأمن البيئي حتى تتكفل بالتوجيه ونشر الوعي وتكون كهيئات داعمة لفكر الأمن البيئي لتحقيق السلام والتنمية المستدامة الفعلية وليس النظرية.

قائمة المراجع

(1) قريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث، نشر الثقافة البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص 13.

(2) محمد مجدان، **الأمن البيئي العالمي - دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه-**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثامن، جوان 2017، ص 42.

(3) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2014، ص 29.

(4) عماري إبراهيم، **"دور الوقف المائي في تفعيل الأمن البيئي المستدام"**، الملتقى الدولي الثالث حول" رهانات الأمن البيئي والتنمية المستدامة في التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، يومي 16، 17 نوفمبر 2017.

(5) مصطفى كمال طبلة، إنقاذ كوكبنا...، التحديات والآمال، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2005، ص 74.

(6) أحمد حسين وآخرون، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، عالم الكتب، القاهرة، ص 310.

(4) Comité interministériel pour la coopération internationale et le développement, CicidEnvironnement.doc (DCT/ERN – Version du 15/06/2005), p 04.

(8) قريد سمير، المرجع السابق، ص 40.

(9) زيبري وهيبة، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، السنة الجامعية 2013/ 2014، ص 16.

(10) عكروم عادل، **"حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية"**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 12، ص6.

(11) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 46.

(12) طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني والحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2014، ص 20.

(13) وهيبة صالح، قضايا عالمية معاصرة، ط1، دار الفكر، دمشق، سنة 2015، ص 97.

(14) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 265.

(15) طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص 22.

(16) رفعت رشوان، الإرهاب البيئي (في قانون العقوبات)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، سنة 2009، ص 67.

(17) محمد مجدان، المرجع السابق، ص 51.

(18) بوسطيلة سمرة، الأمن البيئي- مقاربة الأمن الإنساني- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص 70.

(19) لطالي مراد، **"الأمن البيئي واستراتيجيات ترقيته"**، مجلة الفكر القانون والسياسي، العدد الثالث، د.ذ.س.ن، ص 539.

(20) Michel Frederik, "**La sécurité environnementale"**, élément de définitions, revu étude international vol 24, n° : 24, année, 1993, p758.

(21) طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص 27.

(22) سهر إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 262.

(23) هشام حمدان، **"الضغوط البيئية وأثرها في التنمية الوطن العربي"**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 185، بيروت، جويلية سنة 2000، ص 94.

(24) لطالي مراد، المرجع السابق، ص 541.

(25) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص ص 265، 266.

(26) مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الأردن، سنة 2014، ص 232.

(27) مصطفى كمال طبلة، المرجع السابق، ص 109.

(28) محمد مجدان، المرجع السابق، ص 58.

(29) لطالي مراد، المرجع السابق، ص 542.

(30) ريمون حداد، نظرية التنمية المستدامة، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، سنة 2006، ص 10.

(4) Comité interministériel, op.cit, p 01.

(32) مالك حسين حوامدة، المرجع السابق، ص 137.

(33) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 254.

(34) ليليا بن منصور، **"واقع اثر المشكلات البيئية لنشاط المؤسسات الاقتصادية على البعد البيئي للتنمية المستدامة"**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، ديسمبر 2019، ص 757.

(35) مالك حسين حوامدة، المرجع السابق، ص 136.

(36) ليليا بن منصور، المرجع السابق، ص 757.

(37) لطالي مراد، المرجع السابق، ص 542.

(38) لطالي مراد، المرجع نفسه، ص 543.

(39) طواهرية منى، **"نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 11، جويلية 2017، ص 162.

(40) مالك حسين حوامدة، المرجع السابق، ص 232.

(41) وهيبة صالح، المرجع السابق، ص 227.

(42) مالك حسين حوامدة، المرجع السابق، ص 264.

(43) طواهرية منى، المرجع السابق، ص 164.

(44) محمد مجدان، المرجع السابق، ص 51.

(1) **Comité interministériel**, op.cit. p 04.

(46) سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 268.

(47) قريد سمير، المرجع السابق، ص 99.